14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 21 يوليو 2010 م - العدد (14887) السنة الثانية و الأربعون

أشاد بالاتفاق الموقع بين المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك.. مجلس الوزراء في اجتماعه أمس :

الحكومة حريصة على تحمل مسؤولياتها للوصول بالحوار ونتائجه إلى كامل التطبيق

إقرار الإجراءات العادلة لتحسين أداء الصناديق الخاصة وتفعيل دورها

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس الـوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور أمام النتائج الإيجابية المهمة التي تم التوصل إليها في الحوار الجاري بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك.

وأشاد المجلس بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه برعاية وحضور فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بين المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك في ظل الحرص المستمر والمسؤول من قبل فخامته للوصول إلى هذا الاتفاق الذي يمثل انتصاراً جديداً لمبدأ الحوار وتطلعات الشراكة السياسية وصدق تحمل المسؤولية الوطنية والسير قدماً نحو تحقيق المصلحة العليا المتمثلة في تعزيز الانفراج السياسي والتقدم في الخطوات العملية والإجرائية المطلوبة لإنجاز الاستحقاقات الدستورية.

اجتماع مجلس الوزراء برئاسة د. مجور أمس

ونـوه المجلـس إلـى أن الشـرعية الدسـتورية سـتظل مصونة بمؤسسـاتها الدسـتورية وبقـوة الوحـدة والتمسـك بالممارسـة الديمقراطيـة ومعالجة كافة المشـكلات والقضايـا الخلافية على السـاحة الوطنية بأسـلوب الحوار وتحكيم العقل والمنطق والحجة الراجحـة باعتبارهـا المفاصـل الحيـة والمؤثـرة فـي الممارسـة الديمقراطية وخدمة المصلحة العليا للوطن.

وجدد المجلس التزامه الكامل بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية التـي تضمنتها كلمتـه القيادية عقـب التوقيع على اتفاق السـابع عشـر من يوليو برعاية من فخامة الأخ رئيـس الجمهورية .. وأكد أن الحكومة سـتكون حريصـة على تنفيذ كل مـا تضمنته الكلمة وسـتكون عوناً صادقاً في تحمل كل المسـؤوليات المناطة بها في سبيل الوصول بالحوار ونتائجه إلى كامل التطبيق.

وأقر مجلس الوزراء مجموعة من الإجراءات العاجلة والمتوسـطة المدى الرامية إلى تحسـين أداء الصناديـق الخاصة وتفعيل دورها بما فـي ذلك التوجيه بتعيين بيت خبرة لإجـراء تقييم معمق لهذه الصناديـق، وإعادة هيكلتها فـي ضوء هذه العمليـة المنهجية بما يحقـق دورها الأكثر فاعلية فـي تحقيق أثرها التنمـوي بالارتكاز على شروط الشـفافية والالتزام بتخصيص موارد هذه الصناديق في الأغراض والمجالات التي أنشئت من أجلها وذلك في إطار خطة واضحة ودقيقة تعكسها موازناتها السنوية.

ومـن الإجراءات الفورية التي أقرها مجلـس الوزراء إدخال نظام محاسـبي ومالي شفاف ومتطور وإعادة النظر في القيادات الإدارية الحالية للصناديق وتعيين محاسب خارجي معتمد.

وتتمثل الإجراءات المتوسـطة المدى في إعادة هيكلة الكثير من الصناديق واستكمال إصدار لوائحها التنظيمية والتنفيذية، وكذلك إعـداد الشـروط المرجعية لاختيـار إدارات مسـتقلة لمجموعة من الصناديـق الخاصة وفق أسـس تنافسـية وغيرها مـن الإجراءات. وأشاد المجلس بالجهد الذي بذلته اللجنة المكلفة بمراجعة وتقييم أوضـاع الصناديـق الخاصة برئاسـة نائب رئيس الوزراء للشـؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، وأكد الإشراف المباشر للجنـة على عملية إعادة هيكلة هـذه الصناديق من كافة الجوانب

الموافقة على الشروط المرجعية لإعداد إستراتيجية وطنية للإسكان

المصادقة على اتفاقية منحة التمويل الخاصة بمشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية مع هيئة التنمية الدولية

وفقا لقرار المجلس بهذا الشأن.

ووافق مجلس الوزراء على الشروط المرجعية لإعداد إستراتيجية وطنية للإسكان والمقدمة من وزير الأشغال العامة والطرق.

وتتضمن الشـروط تشخيص مشـكلة الإسـكان وتقييم الوضع الحالـي لهـذه القطـاع والقوانيـن والأنظمـة الإسـكانية وتحديد الترتيبات المؤسسـية والتنظيمية لهذا المجال والتمويل الإسكاني والتخطيط الحضري والإقليمـي والبنى التحتية الحضرية ومجالات الاحتياج السـكاني وعملية بناء مساكن للجمعيات السكنية واحتياج السـكن الملائم لذوي الدخل المنخفض والمتوسـط إلى غير ذلك من الجوانب المرتبطة بعملية الإسـكان وذلـك للوصول إلى إعداد سياسـة إسـكانية وفـق التعريفات والمعاييـر الدوليـة وذات رؤية بعيـدة المـدى وإسـتراتيجية تنفيذيـة لمراحل قصيرة ومتوسـط المدى وبعيدة المدى، فضلا عن خطة لتغطية الطلب على المساكن لجميع شرائح المجتمع مع خطة ذات أولوية لمشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود في المدن الرئيسة أو الثانوية.

واقر المجلس حزمة التشـريعات القانونيـة واللائحية المرفوعة من لجنة السياسـات العامة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلـك في إطار الوفـاء بمتطلبات انضمام الجمهوريـة اليمنية إلى المنظمة ووجه باستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإصدارها.

وتتضمـن الحزمة 11 مشـروع قانون وخمسـة مشـاريع قرارات لائحية تسـتهدف فـي مجملهـا إزالة التمييـز بيـن اليمنيين وغير اليمنيين في حقوق المتاجرة وتحويل الرسـوم النسـبية إلى مبالغ مقطوعة فضلا عن سـن قوانين جديدة لحقـوق الملكية الفكرية وذلك بالتزامن مع موعد الانضمام .

وصـدق المجلس علـى اتفاقية منحة التمويل الخاصة بمشـروع الصنـدوق الاجتماعـي للتنميـة -المرحلـة الرابعة- الموقـع عليها بتاريـخ 28 يونيو 2010م مع هيئة التنمية الدولية، والتي بموجبها سـتقدم الهيئة منحة للصندوق بمبلغ يعادل ثمانية وثلاثين مليونا وسبعمائة ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.

ووجـه المجلـس وزير الشـؤون القانونية اتخاذ مـا يلزم لإصدار الشـهادة القانونية الخاصة بالاتفاقيـة والتي تؤكد أن الاتفاقية قد اسـتكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقـة عليها وإنها أصبحت نافذة وملزمة قانونا لحكومة الجمهورية اليمنية بموجب أحكامها.

وتهدف المرحلة الرابعة للصندوق مواصلة برامج وجهود تحسين سـبل الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الفرص الاقتصادية للمجتمـع وتخفيـض معـدل الفقر وذلـك من خـلال مجموعة من البرامج منها برنامج التنمية المجتمعية والمحلية الذي يقوم بتوفير المنح الصغيرة بتنفيذ المشاريع الفرعية في جوانب البنية التحتية والخدمـات الأخـرى في مختلـف القطاعـات وكذا تطويـر الخطط التشـغيلية السـنوية للصندوق وبناء قدرات السـلطة المحلية في مجال تخطيط وإدارة النشاطات التنموية.

ويركز البرنامج الثاني على تطوير المؤسسات الصغيرة والأصغر من خـلال توفير المنح الصغيرة للوسـائط المقبولـة وذلك بهدف بناء القدرة المؤسـسـية لها ليتسـنى لها تقديـم الخدمات التنموية فـي المجال المالي والأعمـال التجارية بالإضافة إلى توفير السـلع والتدريب والخدمات الاستشـارية بتنفيـذ برنامج لتقديم مزيد من الدعم للقدرة المؤسسية للمنشـآت المالية الصغيرة بغرض إيجاد بيئة مواتية لتنمية المؤسسات الصغيرة والأصغر.

فـي حين يقـوم برنامـج بناء القـدرات من خـلال توفيـر المنح الصغيرة والسـلع والتدريب والخدمات الاستشارية لتنفيذ المشاريع الفرعية التي من شأنها تطوير قدرات المنظمات الحكومية المختارة والسـلطات المحلية والمنظمات التي ترتكز علـى المجتمع المحلي وكذلـك المنظمـات غيـر الحكوميـة ومجموعـات القطـاع الخاص والأفراد الذين يعملون بنشاط حيوي في مجالات أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويهتـم البرنامج الرابـع بتوفير فرص عمل من خلال المشـاريع ذات الكثافـة العماليـة فـي قطاعـات الـري وتجميع الميـاه وإعادة تأهيـل المدرجات وتحسـين الأراضي الزراعية وصيانة وتحسـين الطـرق الفرعيـة الترابيـة التي تـؤدي إلـى القـرى بالإضافة إلى تحسـين مصادر مياه الشـرب وإدارة مجمعات مياه الأمطار وغيرها من المجالات الأخرى بحسـب الاحتياجـات ذات الأولوية لكل مجتمع محلي.

وناقـش المجلـس تقريـر وزارة الإدارة المحليـة علـى التداخل الإداري القائـم بيـن أمانـة العاصمـة ومحافظة صنعـاء والبدائل المقترحة من قبل الوزارة لمعالجة التداخل وذلك بإعادة التقسـيم الإداري للمحافظة والأمانة.

واقر المجلس إحالة التقرير إلى لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعضوية وزير الخدمة المدنية والتأمينات ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى، لدراسة البدائل الواردة في التقريـر والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشـة النهائية وإقرار ما يلزم.

ووجـه المجلـس وزارة الإدارة المحليـة بالإشـراف علـى تطبيق القانون النافذ الخاص بأمانة العاصمة فيما يخص حدودها الإدارية الواردة في قانون إنشـائها إلى جانب إقرار المعالجة النهائية لإنهاء التداخل بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء من قبل المجلس.

واطلـع المجلس علـى تقرير وزير الداخلية عـن الأوضاع الأمنية ومسـتجداتها في الجمهورية وما تقوم به وزارة الداخلية والأجهزة الأمنيـة مـن جهـود لترسـيخ أجـواء الأمـن والاسـتقرار والسـلم الاجتماعي والتصدي للجريمة بكل أنواعها ومستوياتها.

واطلع المجلس على تقرير وزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سـير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومـة لدى مجلسـي النـواب والشـورى حيث تضمـن التقرير مشـاريع القوانين التي وقف أمامها مجلس النواب وتقارير لجانه الدائمـة وذلك فـي دورة انعقاده السـنوي الثامن (الـدورة الأولى الفترة الرابعة) في الفترة من 12 حتى 18 يوليو الجاري.

واطلع المجلس على تقرير وزير الإعلام عن مشاركته في أعمال الـدورة العادية الـ 43 لمجلس وزراء إعلام الدول العربية الذي عقد فـي مقـر جامعة الـدول العربية فـي العاصمة المصريـة القاهرة يومي 22 و23 يونيو الماضي .

كمـا اطلع المجلس علـى تقرير وزير السـياحة بشـأن توصيات الدورة الـ 34 للمنظمة العالمية للسـياحة لمنطقة الشـرق الأوسط التي عقدت في صنعاء يومي 22 و23 يونيو المنصرم.

استعرض أمام القمة العالمية الثالثة لرؤساء البرلمانات التطورات الديمقراطية في اليمن

عبدالغني: اليمن على أعتاب تحولات كبيرة في البنية المؤسسية للدولة

المؤسسة البرلمانية حققت إنجازات تشريعية ووفرت بيئة محفزة للتنمية

صنعاء / سبأ:

أكـد رئيـس مجلـس الشـورى عبدالعزيـز عبـد الغنـي أن اليمـن بقيـادة فخامة الرئيـس علي عبد الله صالـح رئيس الجمهوريـة على أعتاب تحـولات كبيـرة وتطـورات مهمة في البنيـة المؤسسـية للدولـة، وإعـادة صياغة هيكلية المؤسسـة البرلمانية على أسـاس مبدأ الثنائية البرلمانية، وتطوير نظام الحكـم المحلي، وبلوغ المعاييـر الدولية في ما يخص نسـبة تمثيل المرأة ومشـاركتها فـي الحياة العامة.

جـاء ذلك فـي الكلمـة التـي ألقاها رئيس مجلس الشـورى أمس الثلاثاء أمـام القمـة العالمية الثالثة لرؤسـاء البرلمانـات المنعقـدة فـي المقـر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف للفترة 19 - 21 من شهر يوليو الجاري.

وقـال إن ذلك يأتي فـي إطار النهج الديمقراطـي الـذي آمـن بـه اليمن، وازدهرت في ظله قيم ومبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية السياسـية، وحقـوق الإنسـان، والتداول السـلمي للسـلطة، ونهج الحوار، كخيار لا بديل عنه في التعامل مع مختلف التحديات، مهما بلغت مستوياتها.

ونـوه بالـدور البـارز الـذي تؤديـه المؤسسـة البرلمانية فـي بلادنا منذ عشرين عاماً على التحول الديمقراطي الـذي شـهده اليمن في أعقـاب إعادة تحقيـق وحدته المجيـدة، وعبر ثلاث دورات انتخابـات برلمانية تنافسـية، حـرة مباشـرة وشـفافة، وانتخابـات رئاسية ومحلية بالمعايير ذاتها.

وقـال رئيس مجلس الشـورى «لقد اسـتطاعت مؤسسـتنا البرلمانيـة أن تحقـق إنجـازات تشـريعية، وفـرت بيئـة محفـزة للتنميـة، وعملت بمبدأ المسـاءلة حيثمـا تأكـدت الحاجـة إليها، وأظهـرت احتراماً قويـاً لحقوق المعارضة البرلمانية.

وشـدد رئيس مجلس الشورى على أولويـة التنميـة بمفهومها الشـامل، ضمن اهتمامـات الدولـة حيث خاض اليمـن تجربـة تحـول مهمـة علـى صعيد التنمية الشـاملة والمستدامة، تجسـدت في عديـد الإنجـازات التي تحققـت في قطاعات البنيـة التحتية، والخدمات، وخصوصاً التربية والتعليم والرعاية الصحية، والاتصالات وتقنية المعلومـات، وفـي مجـال التنميـة البشرية.

ولفـت رئيـس مجلس الشـورى إلى التحديـات التـي تعتـرض مسـيرة التنميـة، وفـي طليعتهـا محدوديـة الموارد، والتأثيـرات الحادة والخطيرة للأزمة الماليـة والاقتصادية العالمية، والأنشـطة الإرهابيـة، بالإضافة إلى وجود مئـات الآلاف مـن اللاجئين في الأراضـي اليمنيـة الذيـن يشـكلون ضغطـاً حاداً علـى المـوارد المحدودة للبلاد.

وقـال إنه إزاء هذه التحديات يحرص اليمـن على تحقيـق شـراكة إقليمية ودولية، تجسـدت فـي مؤتمري لندن لشركاء وأصدقاء اليمن، وغيرهما من المؤتمرات المماثلة.

وشدد على أهمية هذه الشراكة ونوه بالدعم الذي يلقاه اليمن من شـركائه وأصدقائه.

وعبـر رئيـس مجلـس الشـورى فـي كلمتـه عـن تأييـد المؤسسـة البرلمانيـة في بلادنـا للتوجهات التي يتبناهـا مؤتمر القمة الثالث لرؤسـاء البرلمانـات، وتطلعهـا إلـى دور أكثر تأثيرا للبرلمانات، في اللقاءات متعددة الأطـراف، وتوظيـف الدبلوماسـية البرلمانيـة، فـي تطوير المؤسسـات التمثيلية الدولية، بما يسهم في إيجاد إطار لتعاون دولي يضمن التكافؤ بين الأطـراف، ويحفظ مصالحهـا، ويكفل إقامـة شـراكة فاعلـة فـي مواجهـة التحديـات ذات الطابـع العالمي، وفي مقدمتها الفقر والأمراض المستوطنة، والإرهاب، وتوفير الأمن الغذائي الذي يشـكل هما أساسياً للسـواد الأعظم من سكان الأرض.

كمـا عبر عـن حـرص بلادنـا على أهميـة وجـود إطـار للتعـاون الدولي يسـهم في الارتقـاء بعلاقـة التعاون بين الدول المتقدمـة والبلدان النامية والأقل نمواً، ويضيـق الفجوة بينهما، بحيث لا تركز هذه العلاقة على تقديم القـروض الميسـرة أو المسـاعدات المالية والعينية وحسـب، بل تشـمل البدء في اتخاذ إجراءات سـريعة لإلغاء الديـون، وإنهـاء القيـود التـي تحول دون تدفـق الاسـتثمارات والمعـارف التكنولوجيـة، لتتمكن الـدول الفقيرة مـن الوقـوف علـى قدميهـا واللحاق بالدول المتقدمة.

وشـدد علـى أهميـة أن تعبـر هذه العلاقـة عـن إيمـان جميـع الأطراف بأهميـة توزيـع فوائـد العولمـة الاقتصاديـة على الجميـع، بما يكفل بناء مجتمع دولـي يتمتع كل أعضائه بفرص حياة متساوية ومستوى عيش كريم.

ودعـا رئيـس مجلس الشـورى في كلمته المجتمـع الدولي إلى الاعتراف بأن من بين أهم التحديات التي تعيق طمـوح عالمنـا إلـى مسـتوى عيش مزدهر، آمن ومستقر لجميع أطرافه، الاختلال في ميـزان العلاقات الدولية لصالـح الأقويـاء، وازدواجية المعايير في ما يخـص تطبيق العدالة الدولية قائـلاً: إنه يمكـن رؤية الأثر السـيئ لازدواجيـة المعايير واختـلال ميزان العدالـة الدوليـة، في مـا يتعرض له الشـعب الفلسـطيني، المحـروم من حقه في الحرية والاسـتقلال، الذي لا يـزال أكثر من مليـون ونصف مليون منه في قطاع غزة يتعرضون لحصار إسـرائيلي ظالـم وجائـر منـذ عـدة سنوات.